

سلسلة
الشرق الأوسط

الحركات الإسلامية
والعملية
الديمقراطية في
العالم العربي:
استكشاف المناطق
الرمادية

أوراق كارنجي

إصدار مشترك لمؤسسة
كارنجي للسلام الدولي
ومؤسسة
Quandt Stiftung
الألمانية

Herbert Quandt Stiftung
The Foundation of ALTANA AG



CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

رقم 67
مارس 2006

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
لا يجوز إعادة نسخ أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون تصريح كتابي من مؤسسة كارنيجي. برجاء توجيه التساؤلات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace

Publications Department

1779 Massachusetts Avenue, NW

Washington, DC 20036

Phone: 202-483-7600

Fax: 202-483-1840

www.CarnegieEndowment.org

يمكن تحميل هذا الإصدار مجاناً بالدخول على www.CarnegieEndowment.org/pub.
وهناك نسخ مطبوعة محدودة متوافرة. لطلب نسخة، برجاء إرسال رسالة إلكترونية على البريد الإلكتروني التالي:

pubs@CarnegieEndowment.org

أبحاث مؤسسة كارنيجي

تمثل أبحاث مؤسسة كارنيجي نوعية جديدة من الأبحاث لأساتذة المؤسسة والمعاونين من مؤسسات أخرى. وتتضمن قراءات تحليلية لقضايا عالمية رئيسية ومقتطفات أساسية من أعمال أكبر قيد الإعداد. ونحن نرحب بتعليقات القراء. الرجاء الرد على المؤلفين على العنوان السالف البيان أو على البريد الإلكتروني التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

حول المؤلفين

نيثان ج. براون، عمرو حمزاوي، ومارينا أوتاواي أساتذة بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. وقد ألفوا معاً ما يربو على عشرة كتب حول قضايا تتضمن تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط والسياسة في العالم العربي.
ومؤسسة Herbert Quandt Stiftung الألمانية هي مؤسسة غير ربحية تعمل على تعزيز الحوار بألمانيا ودولياً بشأن قضايا الساعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

المحتويات

05.....	تصدير
06.....	ظهور الحركات الإسلامية وتطورها
07.....	استمرار الغموض
07.....	أسباب الغموض
09	المناطق الرمادية
09	الشريعة الإسلامية
10.....	استخدام العنف
09.....	التعددية السياسية
13.....	الحقوق المدنية والسياسية
14.....	حقوق المرأة
15.....	الأقليات الدينية
16.....	الخلاصة

تصدير

صنعت الحركات الإسلامية لنفسها، على مدار العقد الماضي، موقفاً كأحد أكبر الفاعلين السياسيين في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى الحكومات، ستحدد الحركات الإسلامية، المعتدلة والراديكالية منها، ما سيكون عليه الوضع السياسي في المستقبل القريب. فقد أظهرت قدرة ليس فقط على صياغة برامج تحظى بقبول شعبي واسع فحسب، بل تمكنت بالأهم، من خلق منظمات ذات أساس اجتماعي حقيقي ووضع استراتيجيات سياسية متسقة في حين فشلت أطراف أخرى، إلى حد كبير، على جميع الأصعدة.

ولم تدرك العامة في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، أهمية الحركات الإسلامية إلا عقب وقوع أحداث جسيمة، مثل الثورة الإيرانية، و اغتيال الرئيس أنور السادات في مصر. وقد زاد الانتباه بشكل أكبر منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001. ونتيجة لذلك، ينظر إلى الحركات الإسلامية على نطاق واسع باعتبارها خطيرة وعدائية. وفي حين أن ذلك التوصيف يعد دقيقاً، فيما يتعلق بالمنظمات التي تقع في الخط الراديكالي للجماعات الإسلامية، والتي تعد خطيرة نظراً لاستعدادها للجوء إلى العنف الأعمى تحقيقاً لأهدافها، فإن ذلك يعد وصفاً غير دقيق للعديد من الجماعات التي نددت بالعنف أو تجنبته.

إن الحركات الإسلامية المعتدلة، وليس الراديكالية، هي التي سيكون لها أعظم الأثر على التطور السياسي المستقبلي في الشرق الأوسط. إن أهداف الراديكاليين المغالي فيها بإعادة تأسيس خلافة إسلامية توحد العالم العربي، أو مجرد فرض قوانين وعادات اجتماعية على دول عربية معينة مستوحاة من تفسير أصولي للإسلام، هي ببساطة أبعد ما يكون عن واقع قد يسمح بتحقيقها. إن ذلك لا يعني أن الجماعات الإرهابية ليست خطيرة - حيث أنها يمكن أن تتسبب في خسائر هائلة في الأرواح سعياً لتحقيق أهدافها المستحيلة - إلا أنها من غير المرجح أن تتمكن من تغيير مظهر الشرق الأوسط.

إن الحركات الإسلامية المعتدلة تمثل أمراً مختلفاً بوجه عام. فقد كان لها بالفعل تأثير قوي على العادات الاجتماعية في العديد من الدول، بحيث جمدت أو بدلت الاتجاهات العلمانية، وغيرت سلوكيات العديد من العرب. ولا يعد هدفها السياسي الآني، في أن تصير قوة مؤثرة من خلال المشاركة في العملية السياسية العلنية في بلادهم أمراً مستحيلاً. فإن ذلك يتحقق بالفعل في بلدان مثل المغرب، والأردن، بل وفي مصر والتي لا تزال تحظر جميع المنظمات السياسية ذات الطابع الديني ولكن يشغل الإخوان المسلمون الآن 88 مقعداً في البرلمان. إن السياسة، وليس العنف، هو ما يمنح الحركات الإسلامية المعتدلة تأثيرها.

وتعرف الحركات الإسلامية المعتدلة، لأغراض هذه الورقة، بأنها تلك الجماعات التي تخلت عن العنف أو نبذته رسمياً وتسعى لتحقيق أهدافها من خلال نشاطات سياسية سلمية. ويعد ذلك تعريفاً محدوداً، ولا يحمل أي افتراضات فيما يخص ما يعتقد فيه أولئك الإسلاميون بالفعل. ولا يفترض هذا التعريف أن هذه الحركات ملتزمة تماماً بالديمقراطية، أو أنها تخلت عن هدف جعل الشريعة أساساً لجميع القوانين، أو أنها تقبل بالفعل حقوق المرأة في المساواة الكاملة، بل ينطلق من أهمية البحث في إشكالات الحركات الإسلامية المعتدلة على هذه المستويات. وقد اخترنا هذا التعريف المحدود كنقطة بداية لمشروع يسعى لتوضيح المعتقدات، والأهداف الكبرى، والاستراتيجيات الخاصة بتلك الحركات التي لا تلجأ للعنف.

ومن بين الحركات الإسلامية الملتزمة بالنشاطات السلمية في العالم العربي، فيما يلي بعض الأحزاب والحركات التي تسترعي الانتباه: حزب العدالة والتنمية بالمغرب، وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط بمصر، وحزب الإصلاح باليمن، وجبهة العمل الإسلامي بالأردن، والحركة الدستورية الإسلامية بالكويت، وجمعية الوفاق بالبحرين. وهناك أحزاب إسلامية أخرى شاركت في الانتخابات - المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والدعوى والأحزاب الإسلامية العراقية، وحزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين ولكنها غير متضمنة بشكل شامل في هذا التحليل لأنها تفتقر إلى واحد أو أكثر من جوانب نبذ العنف والمشاركة في نظام سياسي قائم.

وقد عقد مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي بواشنطن، ومعهد الشؤون الدولية بروما، إيطاليا، بالاشتراك مع مؤسسة Herbert Quandt Stiftung الألمانية، وصندوق مارشال الألماني بالولايات المتحدة والغرفة التجارية العربية

الإيطالية، اجتماعاً في روما في نوفمبر 2005 مع ممثلي الحركات الإسلامية المعتدلة من عدد من الدول العربية. وقد أظهرت المناقشات استمرار الغموض الذي يكتنف الإسلاميين في عدد من القضايا الحيوية فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ونشير إلى تلك المناطق التي لا تعد واضحة في فكر الحركات الإسلامية "بالمناطق الرمادية". لا تعد هذه الورقة ملخصاً للمناقشات التي جرت خلال اجتماع روما، ولكنها تقدم تقييم مؤلفها للمناطق الرمادية التي كشفت عنها تلك المناقشات. كما أنها تعتمد أيضاً على مناقشات أخرى مع الحركات الإسلامية المعتدلة أجراها أعضاء من فريق كارنيجي وقراءاتهم لإصداراتها. وتركز على ست مناطق رمادية، وهي: الشريعة الإسلامية، والعنف، والتعددية، والحقوق المدنية والسياسية، وحقوق المرأة، والأقليات الدينية.

يمكن القول بأن وجود تلك المناطق الرمادية هو نتيجة لازدواجية المتمثلة في الرفض المتعمد من جانب الحركات الإسلامية المعتدلة إعلان مواقفها الفعلية بشأن بعض القضايا الأساسية الشائكة، وذلك لكي لا تزعج الغرب ولكي لا تفقد سمعتها بكونها حركات معتدلة. إلا أن وجود المناطق الرمادية يمكن أن ينظر إليه أيضاً من خلال التطور المستمر في فكر الإسلاميين واستراتيجياتهم، وكذلك عمليات التنافس الجارية داخل كل حركة حول الاتجاه الملائم الذي يجب أن تتخذه. يمكن أن تكون الحركات الإسلامية المعتدلة أقل صراحة بشأن أهدافها، ولكن المحللين الذين تابعوا تلك القضايا عن كثب على مر السنوات، وقرأوا كتاباتهم، وأجروا أحاديث سابقة مع قادتها وحركيها، ليس لديهم شك بأن فكر تلك الحركات قد شهد تطوراً حقيقياً.

وينظر كل من مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي بواشنطن، ومعهد الشؤون الدولي بروما، إيطاليا، بالاشتراك مع مؤسسة Herbert Quandt Stiftung، إلى اجتماع روما وهذا التحليل بكونهما بداية عملية لفهم مؤسسة الحركات الإسلامية المعتدلة ولانشغال أكاديمي طويل ببرامجهم وإستراتيجياتهم.

ظهور الحركات الإسلامية وتطورها

يلعب الإسلاميون في العالم العربي اليوم الدور الذي كانت تلعبه حركات التحرر الوطنية والأحزاب اليسارية. فهي الحركات الكبرى في القرن الحادي والعشرين. فهي لها جذورها الممتدة في النسيج الاجتماعي، وتعي أهمية التنظيم الجيد، ولذا فهي قادرة على تعبئة أعداد هائلة. وتقدم أيديولوجيتهم حلاً بسيطاً للآزمات القائمة في المجتمعات العربية المعاصرة - تتمثل في العودة إلى أصول الإسلام أو إلى روحه الحقيقية. وبالفعل فقد كان شعار "الإسلام هو الحل" هو الشعار الذي استخدمته جماعة الإخوان المسلمين في مصر لفترة طويلة. ومثلهم مثل جميع الحركات الناجحة، تمكن الإسلاميون من اختزال منظومات قيمة مركبة في شعارات بسيطة حلت بسرعة محل القومية العربية والاشتراكية التي سادت المنطقة حتى فترة السبعينيات. ونتيجة لذلك، يمثل الإسلاميون في معظم الدول العربية قوى المعارضة الوحيدة الممكنة أمام النظم السلطوية الحاكمة.

وقد أصبح ظهور الحركات الإسلامية مصدر قلق كبير للعلمانيين العرب والحكومات الغربية، التي تشكك في أهدافها الكبرى، وبالنسبة للحكومات العربية التي تخشى القوة المتنامية لأي حركة تكون لديها مشكلة في السيطرة عليها. إن جميع الحركات الإسلامية المعتدلة التي تتناولها هذه الورقة - التي تعرف بالحركات الأساسية - قد نبذت العنف واختارت تحقيق أهدافها من خلال الوسائل السياسية. ونتيجة لذلك أصبحوا من أشد مناصري الديمقراطية حيث أنه لا يمكن لهم أن ينجحوا في إطار نظام سياسي مغلق ويتسم بالسلطوية. وفي بعض الدول، يعد تبني مبدأ نبذ العنف والتحول للديمقراطية من التطورات الحديثة، وهناك مخاوف أن يكون التغيير هو محض تغيير ذرائعي وأن هذه الحركات قد تعود إلى الأيديولوجيات الراديكالية إذا ما وصلت إلى السلطة.

ولبعض الحركات الإسلامية جذور تاريخية تعود إلى بدايات القرن العشرين. وقد تأسست المنظمة الأولى، وهي جماعة الإخوان المسلمين المصرية، في 1928. وقد بدأت حركات مماثلة في الظهور في دول أخرى في الخمسينيات والستينيات، وبنهاية السبعينيات، كانت قد أصبحت من أهم الفاعلين السياسيين في العديد من الدول العربية المختلفة. وفي ذلك الوقت، كانت تلك الحركات تسعى إلى تحقيق الهدفين المتلازمين وهما تأسيس الدولة الإسلامية والتطبيق الفوري للشريعة. إلا أن تلك الأهداف أثبتت صعوبة تحقيقها وأتاحت المجال تدريجياً لأهداف أكثر اعتدالاً ولرؤية أكثر برجماتية للسياسة. إن الواقع السائد المتمثل في قمع الأنظمة السلطوية الحاكمة أدى إلى انقسام الحركات الإسلامية على نفسها. اتجهت الأقلية منها إلى الإرهاب، داخل مجتمعاتها وفي الخارج، في حين نبذت الأغلبية العنف وركزت على خلق شبكات على المستوى القاعدي لتنظيم الدعم الشعبي. لقد وجدت

الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي اعتاد الإسلاميون على النظر إليها بريية باعتبارها أفكاراً غريبة لا تنطبق على المجتمعات العربية، طريقها إلى خطاب الحركات الإسلامية المعتدلة، وبالأهم إلى استراتيجياتها السياسية. لقد أصبحت المشاركة السياسية، وخاصة في الانتخابات، من أولويات الحركات الإسلامية. وفي الدول التي سمحت بتأسيس أحزاب إسلامية قانونية (المغرب والأردن)، تمكنت تلك الأحزاب من الحصول على حضور قوي في البرلمان. وفي العديد من الدول التي واصلت حظر المشاركة الرسمية للإسلاميين (مصر)، بل وقامت بنفيهم (تونس، وسوريا)، ظهرت حركات المعارضة الإسلامية أيضاً كأصوات قوية تناصر الديمقراطية والمشاركة السياسية.

استمرار الغموض

لقد ساعدت التطورات الإقليمية والدولية بعد 11 سبتمبر 2001 على تبلور اتجاهات معتدلة داخل المجموعات الإسلامية، وذلك لأن هذه الحركات نفسها غير محصنة ضد الخطاب الجديد حول الديمقراطية الذي يتخلل العالم العربي، ولأن معظم الحكومات السلطوية في المنطقة شعرت بالضغط لتقديم مجموعة من الإصلاحات، ومن ثم خلق فرص أكبر للمشاركة السياسية.

إلا أن معظم الحركات الإسلامية المعتدلة لم تدر ظهرها تماماً لبدلياتها الأيديولوجية. ففي داخل جميع الحركات، لا تزال هناك مظاهر للتوتر بين الأهداف القديمة بتأسيس دول إسلامية، وتطبيق الشريعة دون تقديم حلول وسط، وبين الأهداف الجديدة في أن تصبح من الفاعلين المؤثرين في نظام تعددي ديمقراطي. وقد نتج عن تلك التوترات قدر كبير من الغموض الذي يكتنف عدداً من الموضوعات - أي المناطق الرمادية. ويتضح هذا الغموض في كل من الخطاب المعلن للحركات الإسلامية وفي أفعالها السياسية. فعلى سبيل المثال، تقبل الأحزاب الإسلامية الفاعلة في المغرب والأردن التعددية السياسية، ولكن فقط داخل إطار المرجعية الإسلامية التي لا تعرف بدقة. وتطالب جماعة الإخوان المسلمين في مصر بإصلاحات ديمقراطية شاملة ولكنها تظل مترددة بشأن التصديق على حقوق المساواة السياسية الكاملة للمواطنين الأقباط. وقد كان للإسلاميين دور فاعل في البرلمان في الكويت منذ الثمانينات، ولكن غالبيتهم عملوا لسنوات عديدة على تقييد حق المرأة في التصويت بناءً على تفسيرهم للشريعة. إن وجود العديد من المناطق الرمادية يخلق شكوكاً مشروعة بشأن ما إذا كانت الحركات الإسلامية تدعم الديمقراطية لأسباب نفعية تماماً - كوسيلة للوصول إلى السلطة لتأسيس دولة إسلامية سلطوية. كما أنها تمنح النظم الحالية التي لا تريد الإصلاح ذريعة جاهزة لمنع المشاركة السياسية للحركات الإسلامية، والتي تعد أقوى معارضتها.

أسباب الغموض

لا يمكن النظر إلى استمرار وجود مناطق رمادية في فكر الحركات الإسلامية وسياساتها باعتباره نتيجة وقتية للتغير السريع، ولكن غير المكتمل، الذي شهدته تلك الحركات. بل يعزى ذلك الغموض إلى جذور أعمق وأشد تعقيداً، تتضمن الطبيعة المزدوجة لتلك الحركات كمنظمات سياسية ودينية، وظهور جيل جديد من النشطاء، والتناقضات الموجودة في السياق الاجتماعي السياسي الأوسع في الدول التي تعمل بها تلك الحركات. ونتيجة لذلك، لا توجد ضمانات بأن الوقت سيؤدي تلقائياً إلى القضاء على المناطق الرمادية وأن الحركات الإسلامية التي لا تلجأ للعنف ستواصل التطور في اتجاه ليبرالي. بل تظل النتيجة غير مؤكدة، وستتحدد من خلال الكيفية التي سيتطور بها الوضع السياسي في كل دولة.

لا تعد الحركات الإسلامية مجرد أطراف سياسية فاعلة، فهي أيضاً منظمات دينية ملتزمة بنشر مجموعة من المعتقدات والممارسات. ويعد ذلك صحيحاً على الأخص بالنسبة للحركات التي لم يسمح لها بتشكيل أحزاب سياسية رسمية وهي من ثم مجبرة على ممارسة دورها السياسي ومهمتها الدينية تحت المظلة المؤسسية نفسها. وكونها منظمات دينية، فهي تميل أكثر إلى استخدام اللغة المتسلطة الجامدة للخطيب، وتركز على القضايا الأخلاقية الخاصة بالخير والشر والتي لا تقبل الخلط أو المزايدات الديمقراطية. فاستجابة لنوازعهم الدينية

ولرغبات قواعدهم الشعبية يكرس البرلمانيون الإسلاميون الكثير من اهتمامهم بقضايا من قبيل الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة أو التزام الفنون والآداب بالإسلام، مهملين أحياناً قضايا سياسية واجتماعية - اقتصادية ملحة. ومما لا شك فيه، يعزز ذلك الأمر من صورة الحركات الإسلامية بكونها قوى محافظة، بل رجعية، مقيدة بمواقف غير ليبرالية.

تتخذ الحركات التي تجمع بين نشاطات دينية وسياسية في هيكل مؤسسي واحد مواقف غامضة خشية أن تقلل من مصداقيتها سواء لدى أتباعها الدينيين أو أعضائها السياسيين. وإداراكاً منها للخطر الكامن في تنفيذ برنامجين متناقضين في ذات الوقت، تحول كل من حزب العدالة والتنمية المغربي، وجبهة العمل الإسلامية بالأردن إلى منظمات سياسية تماماً، تاركة النشاطات الدينية لحركة الإصلاح والتجديد بالمغرب، وجماعة الإخوان المسلمين بالأردن والمغرب على التوالي. ولا يمكن لجماعة الإخوان المسلمين في مصر التحرك في نفس الاتجاه لأن نظام الرئيس مبارك قد أعلن صراحة أنه لن يسمح لأي حزب إسلامي بالتسجيل رسمياً. وفي الواقع، فقد منع حزب الوسط السياسي الإسلامي المعتدل من التسجيل عدة مرات. تستبعد جماعة الإخوان غير المسلمين من صفوفهم وتحفظ بالتبعية بهيكل ديني خالص، ولمرشدها العام مكانة دينية وسياسية.

وتضم الحركات الإسلامية أجيالاً مختلفة من النشطاء، والذين اتجهوا إلى النشاط السياسي في فترات مختلفة وفي ظل ظروف مختلفة تمام الاختلاف. فقد اتجه النشطاء الأكبر سناً إلى النشاط السياسي في ظل ظروف من القمع العلني والشديد. ففي مصر، شهد الجيل الأكبر سناً من أعضاء الإخوان المسلمين القمع الذي مارسه نظام عبد الناصر، وأحداث الاعتقال الجماعي التي تلت اغتيال الرئيس أنور السادات في 1981. وتم إجبار الأجيال الأكبر من النشطاء الإسلاميين في الجزائر، وتونس، وسوريا على الحياة في المنفى. وليس بالغريب أن يتشكك أعضاء ذلك الجيل من آفاق مشاركة حركاتهم في نشاطات سياسية بشكل علني ومشروع. فقد خلقت السنوات وربما العقود التي مارسوا فيها نشاطاتهم في الخفاء وما تعرضوا له من قمع مستمر من النظم الحاكمة، عقلية قائمة على العمل السري وتتسم بالشك، وهي معكوس الصورة لقوات الأمن، المخابرات، التي كانت تطاردتهم. في حين نشأ النشطاء الأصغر سناً في مناخ به أجواء أفضل من الحرية أتاح لهم بعض المساحة السياسية. ونتيجة لذلك، فهم أشد جرأة في المفاضلة بين الاستراتيجيات الممكنة وأكثر استعداداً لممارسة السياسة من خلال المشاركة في الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن النشطاء الأصغر سناً، الناقلين على السيطرة المستمرة للأعضاء الأكبر منهم سناً داخل الحركات المختلفة يفضلون آليات لصنع القرار في داخل الحركة المعنية بصورة ديمقراطية ومن ثم يمتد ذلك إلى تبني سياسات قائمة على المشاركة بشكل عام. وفي بعض الأحيان كانت بعض الحركات تعاني من الجمود نتيجة مثل هذه التوترات، وأحياناً تنقسم نتيجة لها. وقد نشأ كل من حزب الوسط في مصر، والحركة الدستورية الإسلامية في الكويت عندما استقل النشطاء الأصغر سناً والأكثر ليبرالية عن الحركات الجامدة الراضية آنذاك للتغيير وبعد فشلهم في إصلاحها. ترتب مثل هذه الصراعات بين الأجيال المختلفة اتساع مساحات الغموض داخل العديد من الحركات الإسلامية.

ويعزز السياق الاجتماعي أيضاً من مظاهر الغموض. فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية نزوعاً محافظاً متصاعداً في العديد من المجتمعات العربية، والذي غالباً ما يشار إليه "بالصحوة الإسلامية". وقد كانت الحركات الإسلامية سبباً ونتيجة لتلك الصحوة الإسلامية، والتي عززتها الحكومات التي كانت تسعى للقضاء على الإقبال على الأفكار اليسارية والمؤسسات الدينية الرسمية التي كانت تسعى لزيادة تأثيرها على المجتمع. ومنذ السبعينيات، أصبحت رؤى وشعارات تروم إما نقاء دينياً أو سياسة أخلاقية - مقابل فساد النظم القائمة - جزءاً من تلك الصحوة. وقد أثبتت شعارات مثل "الإسلام هو الحل" و"القرآن دستورنا" فعاليتها في تعبئة شرائح واسعة من الشعوب العربية. ويضع ذلك الحركات الإسلامية في مأزق. فلكي تكون من الأطراف السياسية المؤثرة، تحتاج هذه المنظمات إلى التحلي بالمرونة والبراجماتية، كما يشدد المعتدلون داخلها. إلا أن البراجماتية قد تعزل هذه الحركات عن قواعدها الشعبية التي تستجيب لرسالة النقاء الديني والأخلاق. فالغموض يقدم لهذه الحركات مخرجاً من تلك المعضلة.

كما يعد استمرار المناطق الرمادية انعكاساً للمشكلات الموجودة في السياق السياسي الأشمل. فليس لدى قوى المعارضة في الدول السلطوية أو شبه السلطوية حافز قوي لاتخاذ مواقف واضحة قد تثير حفيظة النظم القائمة. إن اتخاذ أي مؤسسة غامضة هو استراتيجية دفاع تستخدمها قوى المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية. وعلاوة على ذلك، فإن الحركات التي لا يسمح لها بالمشاركة في المجال السياسي العادي في بلادها ليس لديها حافز

لمواصلة التطور للتكيف مع الظروف المتغيرة. فالإسلاميون في الجزائر لم يغيروا خطابهم واستراتيجياتهم منذ أوائل التسعينيات، بل تجمدوا في المنافي وبدعوا في فقدان رؤية الحقائق المتغيرة في مجتمعهم.

المناطق الرمادية

في مناقشات جرت مع بعض العلمانيين المشككين في التزامهم بالديمقراطية وحقوق الإنسان، غالباً ما تؤكد الحركات الإسلامية المعتدلة على أن الاختلافات بين أفكارها وأفكار نظرائها طفيفة، وتتلخص في أغلبها في عدة نقاط قليلة. إلا أن تلك النقاط القليلة، أي المناطق الرمادية التي يكتنف فيها فكر الإسلاميين الغموض، تعد هامة؛ فبناء على كيفية فك ذلك الغموض، قد يصبح الإسلاميون من مؤيدي الديمقراطية الليبرالية أو من مناصري الحكم الديني (الثيوقراطية).

الشرعية الإسلامية

تدعو جميع الحركات الإسلامية إلى "تطبيق الشريعة الإسلامية". وبالفعل، فمن الصعب اعتبار حركة ما إسلامية إذا لم يتضمن برنامجها تطبيق الشريعة. وبالرغم من هذا التأكيد على الشريعة، لا يزال لدى الحركات الإسلامية مساحة كبيرة للمناورة حيث أن الشريعة الإسلامية ليست مجموعة محددة من القوانين يجمعها دفناً كتاباً، ولكنها مجموعة معقدة من القواعد والتأويلات التي مرت بعدة قرون وتتبع مذاهب مختلفة. علاوة على ذلك، من غير المرجح أن تصبح الشريعة المصدر الوحيد للقوانين في الشرق الأوسط. فجميع النظم القانونية بالدول العربية تستعير إلى حد كبير من مصادر غير إسلامية لمعظم القوانين بها، والمحاكم بها تتبع بشكل عام نماذج المحاكم المدنية الأوروبية. فإن محاولة بناء نظام قانوني يعتمد تماماً، أو بالأساس، على النماذج الإسلامية التقليدية ستكون تعبيراً هائلاً، وبالفعل، ووفقاً للعديد من المؤرخين وعلماء القانون، لم يكن ذلك النظام قائماً بشكل تام أبداً. إلا أن القليل من الحركات الإسلامية قد اتخذت هذا المؤسسة الطموح. وربما تكون فكرة "تطبيق الشريعة الإسلامية" أهم المناطق الرمادية في فكر الحركات الإسلامية.

هناك خلافات قليلة بشأن النصوص الدستورية في الدول التي تعلن الإسلام الدين الرسمي للدولة. يمكن أن تكون الخلافات بشأن إذا ما كان يجب أن ينص الدستور على أن الإسلام هو مصدر التشريع أو حتى "المصدر الرئيسي" للتشريع حادة، إلا أنها لا يبدو أنها تقدم أي فرق بشأن كيفية حل تلك المسألة. تضم معظم الدساتير العربية نصوصاً تشير إلى دور رسمي للشريعة دون تأثير كبير على محتوى القانون.

يمثل طلب الحركات الإسلامية، ويؤيدهم أحياناً المؤسسات الدينية الرسمية، بأن تتم مراجعة جميع القوانين لتتوافق والأحكام الشرعية الإسلامية مصدر قلق كبير بالنسبة لغير المسلمين، إلا أن تلك المطالب لم يكن لها أي تأثير. تم إنشاء لجان لأسلمة النظم القانونية في بعض الدول مثل الكويت ومصر. ويمثل تشكيل تلك اللجان نقاط تعاون نادرة بين الحكومات والإسلاميين، ولكن في معظم الدول كان عملها شديد البطء وتباطأت الحكومات في تفعيل توصياتها حيث لم يحدث أي تغيير. وبتابع ذلك النمط تدرك جميع الدول، أن إنشاء تلك اللجان لم يعمل سوى على دفن القضية بدلاً من حلها.

وتتنوع المناقشات بشكل يدعو للدهشة حول ما يعرف "بقوانين الذقون" - أي القوانين التي تتناول الشؤون الإسلامية على وجه الخصوص - من دولة إلى أخرى. فما قد يبدو أساسياً بالنسبة للإسلاميين في مجتمع ما قد يبدو ثانوياً في مجتمع آخر. فعلى سبيل المثال، يعد بيع المشروبات الكحولية مشروعاً في بعض الدول، ومحظوراً بشدة في دول أخرى، وممنوعاً تماماً في عدد قليل. وبين الأجيال السابقة، كانت هناك مجادلات بشأن المشروبات الكحولية ومما لا شك فيه أن معظم الأسلاميين يرون أن وجودها مكروه. إلا أنه نادراً ما ظهر تشريع بشأن المشروبات الكحولية بكونه قضية ذات أولوية بالنسبة للحركات السائدة على الساحة التشريعية خلال السنوات المنقضية. وكذلك الحدود، على الرغم من اعتبارها دوماً تعبر عن شدة ملحوظة في الشريعة الإسلامية، لا تعد من

قبيل القضايا الأساسية المطروحة بجديّة للنقاش العام. وفي حين لا يمكن لأي حركة إسلامية إنكار القانون الجنائي الإسلامي، فإن الفاعلين الأساسيين في معظم الدول لا يبرزون تلك المسألة.

ولعل قضية من له حق التشريع، وفي ظل أي سلطة، هي أكثر النقاط الرئيسية للخلاف بين الإسلاميين وغير الإسلاميين. وبالتفسير الدقيق لمعنى تطبيق الشريعة، لا يكون سن القوانين مهمة مجالس النواب المنتخبة بحرية والتي تستمد سلطتها من الناخبين، ولكن من الفقهاء الذين يفسرون أوامر الله - وهو الأمر الذي يبغضه غير الإسلاميين.

وفي الواقع العملي، وجهت بعض الحركات الإسلامية مؤخراً، مثل تلك الموجودة في المغرب ومصر، دعوتها لتطبيق الشريعة من خلال تعبيرات أكثر مرونة - في حين تتسم ببعض الغموض -، فهي على استعداد لقبول تشريع القوانين من خلال العملية البرلمانية المعتادة، ولكن تطالب بضرورة استشارة السلطات الدينية وأن القانون يجب أن يعتمد في جزء منه على المرجعية الإسلامية. ولا تصر الحركات التي تتخذ هذا المؤسسة على ضرورة اعتماد القوانين على المصادر الإسلامية بشكل تام، ولكن تطالب أيضاً بأن تلك المصادر، حال توافرها، يجب أن يتضمنها النقاش. ولعل هذه التركيبة هي الأقرب إلى السياسات الديمقراطية، حيث أنها لا تتطلب الالتزام بمعايير معينة وتتيح التفاوض الديمقراطي بشأن محتوى التشريع، وتركز فقط على ضرورة دعوة الحركات الإسلامية إلى المشاركة في تلك المناقشات. إلا أن هذه الرؤية لا تشترك فيها جميع الحركات الإسلامية المعتدلة.

ومن الضروري في هذا المقام توضيح أن قضية تطبيق الشريعة تعد أساسية بدرجة كبيرة في ثقافة الشرق الأوسط إلى الحد الذي لا يجرؤ معه حتى معارضو الحركات الإسلامية على توجيه النقد المباشر لدعوى تطبيق الشريعة الإسلامية، فيبدو أن العلمانية تعد مؤسسة من غير المرجح أن يحظى بدعم سياسي كبير في المنطقة. فبدلاً من استبعاد الشريعة، يناصر ممثلو الحركات الليبرالية واليسارية "الفكر الجديد" أو التفسيرات الحديثة للشريعة، وغالباً ما يدعو إلى إحياء الاجتهاد، أي التفسير المستقل من قبل علماء الدين أو من جانب المسلمين عامة. ويزعمون أن إحياء الاجتهاد يعد ملحاً على وجه الخصوص نظراً لعدد الموضوعات الجديدة التي تظهر اليوم والتي لا يمكن تناولها بسهولة وفقاً للأحكام القديمة. ومن ثم، غالباً ما يزعم قادة الحركات الإسلامية الذين يريدون الظهور بمظهر الاعتدال والعقلانية أن تفسيراتهم غير جامدة وتعزز "الفكر الجديد" الذي يمثل منهجهم تجاه القانون. ولا تقدم هذه المناقشات العامة بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على السواء الكثير لتوضيح تلك الأمور. فالحركات الإسلامية لم تغلق باب الاجتهاد أبداً. بل على العكس، فمنذ بداية ظهورها في النصف الأول من القرن العشرين استخدموا الاجتهاد بحرية لتبرير مواقفهم. وعلى نطاق أوسع، مر بالمسلمين موجات عديدة من الفكر الجديد لأجيال مختلفة. فالقضية لا تتمثل في إذا ما كانت التفسيرات الجديدة مسموح بها، بل على الأحرى من الذي يقدم هذه التفسيرات، وكيف يتم استنتاجها، وإلى أي مدى يمكن أن تمتد تلك التفسيرات. وتقع كل هذه الموضوعات في منطقة رمادية واسعة بالغة الأهمية.

استخدام العنف

تعزف معظم الحكومات في العالم العربي عن معاملة الحركات الإسلامية كحركات سياسية شرعية، وتتهمها بالتعميم بكونها تتطوي على أفكار تتسم بالعنف والثورية. وعادة لا يلقي زعم الإسلاميين المعتدلين بالترامهم بنبذ العنف أي اهتمام من جانب النظم الحالية وقوى المعارضة العلمانية. فالزعم قائم دائماً بأن الإسلاميين يريدون الاستفادة من أي آلية ديمقراطية متاحة للوصول إلى السلطة، ولكنهم على استعداد للجوء إلى العنف إذا لم تحقق الديمقراطية ما يريدونه.

من ناحية، يعد هذا الاتهام غير عادل. فمعظم الحركات الإسلامية الكبرى في المنطقة التي تميل للمشاركة في الانتخابات لم يسبق لها المشاركة في نشاطات سياسية قائمة على العنف أو هي نبذته وإن كانت لجأت إليه في الماضي. وعلاوة على ذلك، وكما يسرع الإسلاميون إلى التوضيح، فهم على الأرجح ضحايا للعنف السياسي أكثر من كونهم مدبرين له، وذلك في ظل أنظمة مثل تلك القائمة في مصر وتونس التي تطلق قواتها الأمنية العنيفة ضد معارضيها الإسلاميين حتى المعتدلين منهم. وبوجه عام، كان مؤسسة حركات المعارضة العلمانية في التتديد بالعنف والتدابير القمعية ضد الإسلاميين ضعيفاً. ومن هذا المنطلق، فإن الحركات الإسلامية الكبرى هي التي قد تبدو في حاجة إلى حماية من عنف الدولة، وليس أن الدولة في حاجة إلى حماية من الإسلاميين. وهناك بالتأكيد

حركات إسلامية لديها أجنحة عسكرية تستخدمها داخلياً. وفي حين أن هذه الورقة لا تتناول تلك الحركات، فينبغي ملاحظة أن بعضها (ولعل أبرزها حماس وحزب الله) تزعم احتفاظها بتلك القوات للاستخدام الخارجي وليس الداخلي.

ومن ناحية أخرى، هناك بعض المبررات للمخاوف من أن النجاح المتنامي للحركات الإسلامية قد يؤدي إلى العنف. فالحكومات الحالية وحركات المعارضة غير الإسلامية لا تخشى نوايا الحركات المعتدلة فحسب، بل أيضاً إمكانية أنها قد تؤدي إلى تبعات تتسم بالعنف. فالحركات الإسلامية الاجتماعية تدين بالكثير من نجاحها لروابطها بمجموعة متنوعة من المؤسسات، والجمعيات الخيرية، وجماعات الجوار، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية التي لا تسيطر عليها مباشرة، ولكنها تعتمد عليها لتعبئة أعداد كبيرة من أتباعها. وتخشى الحكومات من أن تلك الشبكات غير الرسمية واسعة النطاق قد تضم جماعات راديكالية أيضاً. ولا تقتصر تلك المخاوف إلى الأسباب تماماً. فهناك دلائل قوية على أن العديد من الجماعات التي توحدت لتشكل القاعدة في التسعينيات كانت جذورها تمتد إلى حركات إسلامية أقل راديكالية، من بينها تلك التي نشأت في الجامعات المصرية في السبعينيات والثمانينيات، وانتهى بها الأمر إلى الانشقاق عنها والتحول إلى العنف.

وفي فترة السبعينيات والثمانينيات، اتبعت مختلف الأنظمة سياسات تفرقية تجاه الإسلاميين، حيث تسامحت مع الحركات المعتدلة، في حين كانت تقمع الحركات الراديكالية. وقد دفع فيضان ظهور الحركات الراديكالية وإحباط فوز الإسلاميين في الانتخابات في الجزائر في 1992 معظم الأنظمة إلى إعادة النظر في ذلك المنهج. وتحركت كل من مصر، والجزائر، وتونس ضد الحركات الإسلامية المعتدلة، في حين أقيمت الأردن، واليمن، وفلسطين، والمغرب عين الحذر على تلك الحركات، ولكن دون قمعها بالدرجة نفسها.

وترجح ردود أفعال الحركات الإسلامية تجاه الظروف القمعية أن الالتزام بنبذ العنف من جانب الحركات الأساسية هو التزام حقيقي. ففي حين ردت الجماعات الراديكالية بأن أصبحت أشد تطرفاً في أفكارها وأفعالها، لم تتحول الحركات المعتدلة إلى العنف، ولكنها حاولت فقط اتخاذ مؤسسة حذر في تلك الظروف الجديدة.

إلا أن التزام الحركات الإسلامية المعتدلة بنبذ العنف يتمؤسسة فجأة عند الحديث عن قضية إسرائيل وحقوق الفلسطينيين. وترى جميع الحركات الإسلامية تقريباً - بل وبعض الحركات السياسية العلمانية- أن العنف ضد إسرائيل هو مقاومة مشروعة، وليس إرهاباً. ولهذا السبب، لا ينظر بغرابة لاحتفاظ حركتين سياسيتين تعتقدان في أهمية المشاركة في العملية السياسية السلمية، وهي حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، بجماعات مسلحة وليس لديها أي نية لتفكيكها. وتلقى مواقفهما موافقة على نطاق واسع في المنطقة. وبالفعل، فإن الحركات التي تنبذ العنف دائماً داخل نظمها السياسية، تعتبر الكثير من الأعمال ضد أهداف إسرائيلية أنها مقاومة مشروعة. وقد ذهب بعضها إلى حد تبرير العنف ضد المدنيين وليس فقط الهجمات على أهداف عسكرية.

أدت الجهود المبذولة لموازنة الالتزام بنبذ العنف مع الإقرار بحق الفلسطينيين في المقاومة إلى ظهور درجة عالية من الغموض في مواقف بعض الحركات الإسلامية. ويوضح نموذج مؤسسة جماعة الإخوان المسلمين في مصر مدى التزام الحركات المعتدلة بنبذ العنف، ولكن أيضاً مدى صعوبة تطبيق هذه الفكرة تجاه المؤسسة من إسرائيل. فمئذ نصف قرن مضى، لم تتردد الجماعة في اتخاذ مؤسسة مسلح ضد إسرائيل وضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس. وفي السنوات الأخيرة، لم تقدم جماعة الإخوان سوى الدعم بالقول، وأحياناً الدعم المادي للجماعات الفلسطينية. وفي مقابلة حديثة، صرح المرشد الأعلى للجماعة أن الحركة تحترم الاتفاقات الدولية التي أبرمتها مصر، معترفاً بذلك بشكل ضمني بمعاهدة السلام مع إسرائيل. ولكن في الفترة ذاتها، أشار أحد المسؤولين القبايين في الحركة عن الحاجة إلى الإعداد للجهاد ضد العدو القابع في الشرق - مشيراً إلى إسرائيل.

وتعد مواقف حركة حماس وحزب الله من أشد مظاهر ذلك الغموض. فلا تهدد أي من الحركتين باستخدام العنف داخلياً للوصول إلى السلطة، فلوصول إليها، تعتمدان على صناديق الاقتراع. إلا أن كلتا الحركتين تدعي الحق لمقاومة العدو الخارجي - إسرائيل. وغالباً ما تكون مواقفهما شعبية وليست مدعومة فقط من جانب أعضائها الأساسيين.

ومن المرجح أن تبقى قضية فلسطين وإسرائيل الحركات الإسلامية في المنطقة الرمادية فيما يتعلق بمسألة العنف في المستقبل القريب. فالأمر يعد بالغ الصعوبة بالنسبة لحركات تسعى للحصول على تأييد شعبي في منطقة تزخر بمشاعر تأييد الفلسطينيين ومناهضة إسرائيل أن تذهب إلى نبذ العنف في جميع الظروف، بما يحمل تأكيداً ضمناً على عدم أحقية الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال. ولكن طالما واصلت الحركات الإسلامية المعتدلة عمل استثناءات فيما يتعلق باستخدام العنف، أو على الأسوأ، الاحتفاظ بأجنحة مسلحة، فإن مدى إخلاص التزامها بالوسائل السياسية سيظل موضع تساؤل. ويثير فوز حركة حماس في الانتخابات أهمية هذه القضية بدرجة كبيرة. ففي حين تود جميع الحركات الأساسية بشدة رؤية حكومة ناجحة قائمة على حركة حماس، فمن غير المرجح على المدى القصير أن تطالب علانية سوى بمجرد تعديلات تكتيكية على معارضة حماس للحل السلمي القائم على وجود دولتين.

التعددية السياسية

على الرغم من مشاركة الأحزاب الإسلامية بشكل سلمي في العديد من الانتخابات ودائماً ما كانت تحترم نتائجها، فلا تزال متهمة بكونها تعارض بطبيعتها التعددية السياسية. فالأحزاب الإسلامية تتنافس الآن في المغرب، والأردن، ولبنان، والكويت، وفلسطين، وحتى في الجزائر، حيث تم تسجيل منظمات إسلامية جديدة بعد الحرب الأهلية، بالرغم من أن الأحزاب التي فازت في 1991 لا تزال محظورة. كما تنافست تلك الأحزاب أيضاً في السودان خلال جميع فترات الديمقراطية التي شهدتها البلاد، ويحكم البلاد حالياً حزب إسلامي، ولكن نتيجة انقلاب عسكري، وليس نتيجة للممارسة الديمقراطية. كما شارك مرشحون ممن لهم صلات علنية بمنظمات إسلامية في الانتخابات في مصر، والبحرين، وعلى المستوى المحلي، في المملكة العربية السعودية. وتثير الحكومات العربية دائماً الكابوس المتمثل في المتطرفين ذوي اللحى حيث يسيئون استخدام صناديق الاقتراع للوصول إلى الحكم والتخلي عن الديمقراطية. ويشارك هذا الرأي العديد من العلمانيين. ونفرض نقاط التشكك هذه مظاهر الغموض في مواقف الحركات الإسلامية.

وفي فترة السبعينيات والثمانينيات، كان الإسلاميون يفخرون بتقديمهم لنموذج سياسي واجتماعي مختلف عن ذلك الغربي. ولم يضعوا نقتهم في الديمقراطية الليبرالية لأنها أكدت على حقوق الأفراد بدلاً من رفاه الأمة. وعندما بدأ الإسلاميون في المشاركة في السياسة القائمة على الانتخابات التعددية، كما حدث في الأردن، والكويت، ومصر، نظروا إلى المشاركة على أنها أداة للوصول إلى السلطة ومن ثم تساعد المجتمع في العودة إلى روح الإسلام الحق. وفي تلك الفترة، التي تميزت بتعاقب موجات التعبئة الإسلامية الشعبية ضد الحركات العلمانية والمفكرين الليبراليين، أنكر العديد من الإسلاميين شرعية التيارات والقوى العلمانية أو تسامحت مع وجودها بشئ من الضغينة. ومما لا شك فيه، اعتبرت الحركات الإسلامية بدورها غير شرعية من جانب الحكومات القائمة والعلمانيين وعانت نتيجة لذلك من خسائر سياسية فادحة. وفي العديد من الدول، منعت الحركات الإسلامية من المشاركة في العملية السياسية الرسمية.

وخلال فترة التسعينيات، بدأ الإسلاميون في إعادة تقييم مؤسسةهم لتفادي المزيد من القمع الممارس من قبل الحكومات وللاستفادة من الطلب المتزايد للإصلاح في العديد من الدول. ولم تقبل الحركات الإسلامية المعتدلة القوى العلمانية بكونها من الأطراف الفاعلة السياسية الشرعية فحسب، بل بدأت في اعتبارهم حلفاء محتملين في معركة للإصلاح الديمقراطي بقيادة الإسلاميين. وقد اختارت العديد من المنظمات أن تنحي جانباً خلافاتها مع الليبراليين واليساريين بشأن المسائل التي تتعلق بالخيارات الأيديولوجية والسياسية، وركزت بدلاً من ذلك على الأهداف المشتركة المتمثلة في تحدي القبضة السلطوية للحكومات القائمة. وكجزء من مؤسسةها الجديد، اعتنقت الحركات الإسلامية المصطلحات الجديدة الخاصة بالسياسات الديمقراطية. فقد أصبحت الانتخابات التي تنسم بالشفافية، وتداول السلطة، والحريات السياسية جزءاً لا يتجزأ من مصطلحات الإسلاميين. كما تبنى الإسلاميون بعض المصطلحات الليبرالية الخاصة بحقوق الإنسان، وهو ما يمكن اعتباره تطوراً طبيعياً للجماعات التي تعرضت لقمع شديد من جانب الدولة. وبالفعل، وغالباً ما كانوا ينتقدون قوى المعارضة العلمانية ليس بسبب مبادئها الليبرالية، وإنما لصمتها المناق عند انتهاك حقوق الإسلاميين.

وفي ذلك الوقت، بدأت الحركات الإسلامية في وضع استراتيجيات جديدة لزيادة مصداقيتها والحد من المخاوف بشأن نواياها. وبوعيتها بالدائرة الدموية للعنف من قبل قوات الأمن والإسلاميين الراديكاليين والتي تسبب فيها فوز الإسلاميين في الانتخابات الجزائرية في 1991، قللت الحركات الأقوى من نطاق مشاركتها السياسية عن عمد للحد من نجاحها في الانتخابات وتجنب إخافة الحكومات لكي لا تأخذ ضدها المزيد من الإجراءات القمعية. وقرر كل من حزب العدالة والتنمية بالمغرب وجماعة الإخوان المسلمين المصرية نشر مرشحيهم في أقل من 30 بالمائة من الدوائر الانتخابية ببلادهم، ومن ثم الحد من احتمالية نجاحهم. ويبدو أن "المشاركة وليس السيطرة" هي شعار الإسلاميين الراغبين في دمج حركاتهم في الحقل الانتخابي.

و هناك قضيتان تثيران التساؤلات بشأن التزام الإسلاميين بالتعددية: الإحالات الدائمة، من جانب الإسلاميين وحتى الأكثر ليبرالية بينهم، إلى المرجعية الإسلامية، وترددهم الظاهر في تبني قيم التسامح تجاه جميع الآراء. وعند مناقشة آرائهم السياسية، يرى الإسلاميون أنهم يشاركون الليبراليين نفس قيمهم بشأن كل شيء، بدءاً من مشاركة المرأة إلى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، طالما أن كل شيء يتم تناوله "داخل إطار المبادئ الإسلامية" و"وفقاً للمصالح الفعلية للمجتمع". ويثير ذلك عدة تساؤلات هامة. هل ستلتزم الحركات الإسلامية بالقرارات التي يتم التوصل إليها ديمقراطياً إذا لم تكن تلائم المرجعية الإسلامية الصحيحة؟ هل سيكون لدى القادة رغبة في مواجهة قواعدهم الشعبية والدفاع عن مشروعية آراء تختلف عن آرائهم؟ هل هم على استعداد لقبول أنه في حين يعد الإسلام أحد الحلول – أو حتى أفضلها – فهو ليس الحل الوحيد؟

سنتكسب هذه الأسئلة أهمية كبرى إذا ما شارك الإسلاميون في الحكم أو حصلوا على قوة للتأثير في صناعة السياسات العامة، مثلما حدث في فلسطين، وربما يحدث أيضاً في المغرب مع الانتخابات البرلمانية القادمة. هناك بعض العلامات المشجعة على القبول الإسلامي المتزايد للحلول غير الإسلامية ولكن هناك أيضاً علامات غير مشجعة على غياب التسامح. فمن الناحية الإيجابية، شارك حزب العدالة والتنمية في المفاوضات بشأن قانون الأسرة المغربي لسنة 2003 ووافق على أحكامه، بالرغم من أنها لا تحمل طابعاً إسلامياً طاعياً. وقد دافعت قيادات الحزب عن مؤسستها مشيرة إلى أن القانون قد تم تبنيه من خلال عملية ديمقراطية ويجب أن تراعى، ومن ثم مدت مفهوم المرجعية الإسلامية ليشمل جميع القرارات التي يتم التوصل إليها بشكل ديمقراطي (وذلك بالرغم من أن حزب العدالة والتنمية يزعم أيضاً أنه للسبب ذاته، يجب أن تقبل الأحزاب الليبرالية القوانين الجنائية التي تقضي بقطع الأطراف أو الرجم، إذا ما تم سن تلك القوانين ديمقراطياً). ولا زالت جماعة الإخوان المسلمين المصرية تتخذ منهاجاً أضيّق. فشعارها الانتخابي "الإسلام هو الحل" لم يرجح تسامحها مع الآراء الأخرى، بما يسبب القلق بين القوى العلمانية، وخاصة بين الأقباط. وقد حاولت جماعة الإخوان تقليل الخسائر عقب الانتخابات من خلال دعوة جماعات أخرى للمشاركة في حوار، إلا أن الدعوة فشلت في طرد الشكوك وخلق الثقة.

ومن غير المرجح أن تتجح الحركات الإسلامية في القضاء على الشكوك فيما يتعلق بمدى تسامحها طالما أنها تتبنى أجندة سياسية ودينية في آن واحد. وفي الوقت الحالي، يمكن أن تتصف بالتسامح والتصالح من خلال صفتها السياسية، وإن كانت تتشدد بالحقيقة المطلقة التي تخص الإسلام. وقد أظهرت الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا أنه من الممكن للأحزاب التي تتبع مرجعية دينية ما أن تبعد نفسها بدرجة كافية عن المعتقدات الدينية للحصول على المصداقية بكونها أحزاباً ديمقراطية حقيقية. حتى الآن لم تصل الحركات الإسلامية، بل والأكثر اعتدالاً بينها، إلى ذلك المؤسسة حالياً. ونتيجة لذلك، يظل الاعتقاد قائماً بأنه إذا وصل الإسلاميون إلى السلطة بطرق ديمقراطية تساندها منظمات سياسية، فسيفرضون على بلادهم الحلول التي يرونها هم ملائمة دونما اعتبار للآخرين.

الحقوق المدنية والسياسية

تعد الحركات الإسلامية التي تسعى للوصول إلى السلطة من خلال العملية السياسية من أشد مناصري الحقوق المدنية والسياسية والحريات، مع التأكيد على حرية التعبير، والدين، والحق في تكوين جمعيات – وذلك بالطبع داخل إطار المرجعية الإسلامية. وبالنسبة للعديد من العلمانيين، يحمل ذلك الخطر الكامن في حلقة الخطاب الجديد التي أشار إليها جورج أورويل. فمعظم العلمانيين العرب على استعداد لقبول درجة من القيود على الحريات

المدنية والسياسية لمنع النقد المباشر للإسلام والرموز المقدسة، إلا أنهم يخشون أن القيود في ظل نظام إسلامي ستصبح أكثر وليس تشدداً، وليس فقط بالنسبة لمنع الهجمات المفتوحة على الدين التي تنبذها الأغلبية الساحقة من المواطنين العرب، ولكن أيضاً للحول دون أي تفسير للإسلام يختلف عن التفسير المعتمد لدى الحركات الإسلامية.

والمشكلة الكبرى فيما يخص مؤسسة الإسلاميين تجاه الحريات المدنية والسياسية هو ميل الإسلاميين إلى تقليل حقوق الأفراد لصالح المجتمع . ويتضح هذا الميل بعدة طرق. فعلى المستوى الفلسفي، لدى الإسلاميين مشكلة قبول الحرية غير المقيدة للأفراد في الاختيار لأنفسهم لأنهم يعتقدون أن هناك مصالح مشتركة للمجتمع تفوق مصالح الأفراد. ويقر الإسلاميون بأنه قد تكون هناك خلافات بشأن ماهية مصلحة المجتمع ولكنهم يجدون من الصعوبة بمكان قبول أحقية كل فرد في الحصول على نصيبه الخاص من الخير. كما أن الخوف من انقسام المجتمع يؤدي بالإسلاميين إلى رفض الحزبية، من حيث المبدأ على الأقل.

ومن الناحية العملية، فإن الحركات الإسلامية التي دخلت الساحة السياسية قد قبلت بالفعل الحزبية والتعددية، بما يتناقض مع مؤسسةهم الفلسفية الرفض. و تبرز المشكلات حتى الآن بشأن الحقوق المدنية والسياسية. أحياناً ما تكون هناك دوافع قوية تحث الحركات الإسلامية على شن هجمات قوية ضد أشكال معينة من ممارسة حرية التعبير. وغالباً ما تصطدم الحركات الإسلامية بالعلمانيين بشأن مسائل الحرية الدينية عندما يصبح ذلك أحد التكتيكات الفعالة لتعبئة المؤيدين أو عزل المعارضين. وفي بعض المجتمعات، مثلما هو الحال في الكويت، غالباً ما انتقد القادة الإسلاميون بعض المفكرين أو المسؤولين ممن يصدقون على إحدى الممارسات التي تعد غير إسلامية. وغالباً ما يكون الهدف ليس مجرد حماية المجتمع من خطر محقق، وإنما لخلق أعدائهم السياسيين من خلال إثارة الجدل بشأن أمر ما - مثل برنامج تلفزيوني إباحي أو كتاب يبدو فاضحاً - حيث سيحصلون على الأرجح على تعاطف العامة. هذه هي المراوغات التي يجب أن تكون معتادة بالنسبة لمن يعيشون في مجتمعات ديمقراطية، ولكنها يمكن كذلك أن تستخدم لأغراض ديمقراطية.

وتتزايد الشكوك بشأن التزام الإسلاميين الحقيقي باحترام الحقوق المدنية والسياسية والحريات فيما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الأقليات الدينية على وجه الخصوص.

حقوق المرأة

تعد قضية حقوق المرأة مثار جدل شديد حيث تختلف الآراء بالنسبة للإسلاميين وغير الإسلاميين. فالإسلاميون متهمون بعزمهم حرمان المرأة من الحقوق المدنية والسياسية، وعزل المرأة من الحياة العامة، ومعاملتها ككائنات أقل شأنًا تظل أبداً تحت سيطرة أفراد العائلة من الذكور، وفرض الأزياء المقيدة عليها. ومن جانبهم، يزعم الإسلاميون احترامهم للمرأة والتزامهم بحقوق المرأة داخل نطاق المرجعية الإسلامية. ويزعمون أن معارضيتهم هم من يريدون فرض آرائهم على المجتمع بأسره، بالتدخل في النطاق الحميمي لحقوق المرأة والأحوال الشخصية، والتحرش بالرجال والنساء الذين يرتدون أزياء تعتبر إسلامية، ويعترضون وصولهم للمؤسسات العامة مثل المدارس، والجامعات، وأماكن الاقتراع. و حتى في هذه القضية الجدلية، بدأ الإسلاميون وغير الإسلاميين في تقديم حلول وسطية في بعض البلدان.

وبوجه عام، نادراً ما تركز المناقشات بشأن حقوق المرأة على قضايا المشاركة السياسية. لم تحارب الحركات الإسلامية بشدة لمنع المرأة من ممارسة حقوقها السياسية. وبالتأكيد، لا تزال العادات الاجتماعية والسيطرة الذكورية تحول بين المرأة والحياة العامة. ونتيجة لذلك، فإن تواجد المرأة في المناصب الحكومية رفيعة المستوى وفي مجالس النواب محدود للغاية ويكون عادة نتيجة مبادرات متعمدة . وفي جميع الدول العربية تقريباً التي تعقد بها انتخابات، تمنح المرأة حق التصويت . وبعض الدول تخصص نسبة من مقاعد البرلمان للمرأة. وباستثناء الجزيرة العربية، لا تعد هذه الخطوات مثيرة للجدل بدرجة كبيرة. أما في داخل الجزيرة العربية، هناك غالباً معارضة شديدة لمشاركة المرأة، و إن كان هناك أيضاً علامات للتغيير. ففي الكويت، حاربت الحركات الإسلامية بشدة حق المرأة في التصويت، بل أعاقت مجهودات الحكومة لمنح حق التصويت للمرأة في مرحلة من المراحل، و تقبل الإسلاميون هزيمتهم في تصويت البرلمان بهذا الشأن في 2005.

ويحتدم الخلاف بين الإسلاميين وغير الإسلاميين عند الحديث عن الحقوق المدنية للمرأة وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية - الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث، وحق المرأة في نقل جنسيتها لأطفالها. فهذه القضايا تعتمد بالأساس، في جميع دول المنطقة، على قوانين دينية، يتم سنها والتصديق عليها من قبل البرلمان ولكنها في بعض الأحيان تصدر مباشرة عن القضاة بناء على تفسير النصوص الدينية ومؤلفات فقهاء المسلمين. وهناك عدد محدود للغاية من مناصري تبني منهج علماني تجاه شؤون الأسرة. ومن ثم، فإن التنافس بشأن حقوق المرأة والأحوال الشخصية دائماً ما يركز على التفسير الملائم للشريعة وتطبيقها في موضوعات مثل حقوق الطلاق، وحضانة الأطفال، والنفقة، وإنفاذ المهر.

وقد بدأت الحركات الإسلامية المعتدلة في التحول بعيداً عن المواقف الجامدة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية طالما أنها تشترك في صياغتها. وكما سبقت الإشارة، فقد شارك حزب العدالة والتنمية المغربي في المناقشات الخاصة بقانون الأحوال الشخصية الجديد لسنة 2003 وعمل على إقناع أتباعه أن القانون الجديد تم سنه بشكل ديمقراطي، ومن ثم كان من الضروري الموافقة عليه حتى وإن لم يكن قائماً على التفسير الحرفي للشريعة. كما أن العلمانيين أيضاً يقدمون تنازلات. ففي مصر، بذل مناصرو حقوق المرأة جهوداً حثيثة لتوضيح أن أشكال الإصلاح التي يرمون إليها تمتد جذورها إلى القوانين الإسلامية. كما أنهم كانوا على استعداد لتقديم تنازلات بشأن قضايا تعد مرفوضة بشكل خاص من الإسلاميين، ومن ثم قاموا ببناء نوع من توافق الآراء أو على الأقل نوع من التسامح بين برامج الحركات الإسلامية.

وبذا، ترجح التجربة المصرية والمغربية أن هناك مرونة جديدة من جانب الإسلاميين في حركات المعارضة أو في المؤسسات الدينية المقربة من الحكومات فيما يتعلق بقضايا المرأة. يصعب العثور على أمثلة أخرى لتلك المرونة في دول أخرى ويرجع ذلك بشكل كبير إلى أن القليل منها قد اضطلعت بعمل إصلاح شامل لقوانين الأسرة. وإلى أن يتسنى اختبار المرونة الجديدة التي يظهرها الإسلاميون بشأن الحقوق المدنية للمرأة بشكل أعمق، سنظل هذه المسألة من بين المناطق الرمادية ذات الأهمية الكبرى.

الأقليات الدينية

بالأخذ في الاعتبار التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية، فإن قضية حقوق الأقليات غير المسلمة غير مطروحة للنقاش العام سوى في حالات قليلة. من الناحية النظرية، تعتقد الحركات الإسلامية المعتدلة أن المسيحيين وغيرهم من أتباع الديانات التوحيدية الأخرى مثل اليهودية ينبغي أن يتمتعوا بالحرية في تنظيم شؤونهم فيما يتعلق بالعبادة والأحوال الشخصية. وتعد مصر الاستثناء الأكبر، ففي السنوات الأخيرة، كثفت كل من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط المعتدل المنشق عن الجماعة نقاشاتهم بشأن المؤسسة من الأقلية المسيحية في مصر، الأقباط.

مبدئياً، تعتبر الحركتان الأقباط مواطنين يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية ويقرون بأن هناك أجزاء من الشريعة لا يمكن تطبيقها على غير المسلمين. وتختلف المؤسسات بشدة بشأن قضايا أخرى تتعلق بالأقليات الدينية. فحزب الوسط، الذي يعرف نفسه بأنه حزب مدني ذو مرجعية إسلامية، يفتح باب عضويته لجميع المواطنين المصريين بغض النظر عن ديانتهم. وفي واقع الأمر، انضم بالفعل عدد قليل من المفكرين الأقباط لعضوية الحزب. أما جماعة الإخوان فتعتبر نفسها حركة دينية ومن ثم فهي تستبعد غير المسلمين من بين صفوفها. وبالمثل، يدعو حزب الوسط إلى عدم وضع أي حدود على الحقوق المدنية والسياسية الخاصة بالأقباط، ولكن جماعة الإخوان المسلمين ترى أن رئيس البلاد يجب أن يكون مسلماً. وعلاوة على ذلك، يقر حزب الوسط بأن الأقباط تعرضوا للتمييز في السياسات المصرية ويدعو إلى مواقف لدمجهم بها، بما في ذلك تخصيص نسبة لهم في السلطات التشريعية والتنفيذية. وتنتظر جماعة الإخوان المسلمين إلى هذه الآراء بريبة.

وقد ركزنا هنا على مؤسسة الحركات الإسلامية في مواجهة الأقليات غير المسلمة، من خلال الإشارة إلى حزب الوسط وجماعة الإخوان المسلمين في مصر كأتمثلة لأن الانتخابات البرلمانية الأخيرة هناك قد أجبرت تلك الحركات على تحديد مواقفها بشأن الأقليات الدينية، لذا فهناك المزيد من المعلومات المتاحة. ولن تكون المعركة الحقيقية في العديد من الدول حول الأقليات المسيحية، والتي تكون غالباً صغيرة العدد وتتكون من الأجانب

بالأساس، ولكن حول حقوق الأقليات المسلمة، خاصة الشيعة في الدول التي يحكمها السنة، أو ، بشكل أكثر ندرة، السنة في الدول التي يسيطر عليها الشيعة. ففي الدول التي ينقسم فيها السكان المسلمون إلى أتباع طوائف مختلفة، ستواجه الحركات الإسلامية تحديات تحمل صعوبة خاصة.

لن تحل قضية الأقليات الدينية إلا إذا قبلت الحركات الإسلامية مبدأ المواطنة العالمي دون تمييز على أساس العقيدة أو أي سبب آخر. وطالما أن الحركات الإسلامية تحتفظ بهويتها السياسية - الدينية المزدوجة، يعد قبول المساواة التامة لكافة المجموعات أمراً مستحيلاً. فالحركات الدينية لا يمكن أن تفتح أبوابها لأتباع جميع الأديان، ولكن الحركات الديمقراطية يجب أن تكون مفتوحة لجميع المواطنين. وتعد الحركات الإسلامية التي ذهبت إلى قبول مبدأ الحقوق المتساوية للأقليات الدينية، كما هو متوقع ، مؤسسات سياسية بحتة، مثل حزب العدالة والتنمية المغربي، وحزب الوسط المصري. ودون ذلك التطور، فستظل مواقف الحركات الإسلامية تجاه الأقليات الدينية محاطة بدرجة عالية من الغموض.

الخلاصة

تعد المناطق الرمامدية في فكر وممارسات الحركات الإسلامية المعتدلة - الشريعة، والعنف، والحقوق المدنية والسياسية، وحقوق المرأة، والأقليات الدينية، شاملة ومؤثرة على عدد من القضايا السياسية الهامة. وسيحدد حل تلك القضايا إذا ما كان صعود الحركات الإسلامية سيؤدي بدول العالم العربي، أخيراً، إلى الديمقراطية، أو على العكس، إلى شكل جديد من أشكال السلطوية ذات طابع إسلامي.

وتعد المواقف الغامضة للعديد من الحركات الإسلامية بشأن هذه القضايا مصدر قلق لأن تلك الحركات أخذت في الظهور كأطراف فاعلة أساسية في تغيير المسرح السياسي في الشرق الأوسط. فلن يؤدي المزيد من الانفتاح السياسي في المستقبل سوى إلى تعزيز أهمية الإسلاميين.

وبالنسبة للمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية التي ترى أن التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط يعد أساسياً لباقي العالم، فما يمثل معضلة هو حقيقة أن أهم حركات المعارضة في معظم الدول تبدو في مأزق بين المعتقدات الدينية وخيارات السياسة البراجماتية. ومن المؤكد، أن الأمر سيصبح أكثر بعثاً للطمأنينة ومرغوباً فيه إذا كانت الأطراف السياسية الفاعلة في الشرق الأوسط حركات علمانية ذات ميول ليبرالية وسجل واضح من دعم سياسات التحول الديمقراطي. واليوم فإن المؤسسات الليبرالية القادرة على تعبئة أعداد كبيرة غير موجودة في العالم العربي . ونتيجة لذلك، ستظل الحركات الإسلامية أهم قوى المعارضة في المستقبل القريب، شاعت أم أبت الحكومات العربية والغربية العلمانية. ولا يمكن الحد من تأثير الحركات الإسلامية سوى من خلال القمع. وتقدم تجربة الجزائر، التي عانت حرباً أهلية دامية بعد إلغاء الانتخابات في 1992 لإنكار النجاح المتوقع للإسلاميين، تذكراً بأن ثمن القمع باهظ.

وتعد الحركات الإسلامية المعتدلة شديدة التأثير لأنها لا تواجه سوى منافسة قليلة. ولا تتمتع أي أيديولوجية في العالم العربي في الوقت الحالي بالقبول الذي تحظى به رسالة الإسلام السياسي والتي تتضمن مبدأ دينياً مثالياً حول مفهوم العدالة الاجتماعية - وهو مفهوم يتجسد في شبكة منظمات الخدمات التي أنشأتها الحركات الإسلامية في العديد من الدول. لم يتمكن الليبراليون الديمقراطيون إلى الآن من صياغة رسالة تجتذب أعداداً كبيرة من سكان بلادهم. ويقترص خطابهم حول الديمقراطية على أمور شديدة العمومية ومن ثم فشلوا في التعبئة السياسية. فالمواطنون العرب غير مناهضين للديمقراطية، كما تظهر الأعداد المتزايدة من استطلاعات الرأي. فعند منحهم فرصة المشاركة في عملية سياسية مفتوحة، يقومون بالمشاركة. وعند التصويت، لا يقدمون أصواتهم للأحزاب الديمقراطية الليبرالية بل للإسلاميين. كذلك كانت الأيديولوجية الاشتراكية للحركات الناصرية ولأحزاب البعث شديدة التأثير والجادبية في فترة من الفترات، ولكنها فقدت تميزها اليوم. وما تبقى من أفكارها الرئيسية، خاصة مفهوم العدالة الاجتماعية، تبناه الإسلاميون. وبشكل ملحوظ، تمكنت الحركات الإسلامية من دمج عناصر أساسية من الخطابين الليبرالي واليساري في برامجها متمكنة بذلك من اكتساب قطاعات أكبر من المواطنين. وبالفعل، فإن المنافسة الأيديولوجية الحقيقية الوحيدة التي تواجه الإسلاميون في العالم العربي هي النزوع الطائفي عرقياً ودينياً.

ومن الناحية المؤسسية أيضاً، يعد المسلمون المعتدلون أكثر تقدماً من غيرهم من الأحزاب. ويرجع ذلك في جانب منه إلى تمكنهم من التغلب على العقبات التي وضعتها الحكومات العربية في طريق أي تنظيم سياسي مستقل من خلال استخدام المساجد كأماكن تجمع واستخدام الدين رسالة لهم. وأيضاً يعد نجاحهم بشكل جزئي نتيجة تفهمهم الواضح لأهمية خلق منظمات وتعبئة الأفراد بشكل منظم، وهو الأمر الذي أهملته الأحزاب الأخرى.

ونتيجة المزايا الأيديولوجية التي تمتع بها الحركات الإسلامية وسنوات الفعل الجماهيري الجاد التي استثمرتها الكثير منها في التنظيم، فإن قدرة الأحزاب العلمانية القائمة بالفعل أو الجديدة على منافستها بفعالية محدودة للغاية. نحن لا نشير إلى أن دول الشرق الأوسط لن تتمكن أبداً من خلق أحزاب علمانية فاعلة، ولكن الإسلاميين قد فازوا بالسبق وفي الدورات الانتخابية التالية وما بعدها، من المرجح أن يظلوا أهم قوى المعارضة في معظم الدول العربية. ولن يغير الدعم الغربي للديمقراطية من خلال تدريب الأحزاب العلمانية أو حتى من خلال التمويل المباشر لها ولمؤسسات المجتمع المدني الليبرالية من هذه الحقيقة الشيء الكثير.

ونتيجة لذلك، يعتمد الاتجاه المستقبلي للحركات الإسلامية المعتدلة بشكل كبير على كيفية معالجتها للمناطق الرمادية من خلال تفاعلها مع التحديات التي يفرضها السياق السياسي المتغير في بلادها. وفي ظل وجود قادة طاعنين في السن، والسخط العام، والضغوط الدولية، وبالطبع تنامي الحركات الإسلامية، تفرض تلك العوامل على الحكومات العربية تقديم بعض الإصلاحات واتخاذ بعض الخطوات باتجاه الديمقراطية. وتعد معظم التدابير التي تمت إلى الآن تجميلية - فلم يتخل أي نظام عن السلطة للمؤسسات المنتخبة. ولكن حتى تلك الخطوات الحذرة خلقت إمكانيات جديدة لوجود قوى معارضة منظمة، ومن ثم تمكين الحركات الإسلامية.

وتشير دراسات التحول السياسي إلى أن التحديات والفرص الجديدة تميل إلى خلق انقسامات داخل الائتلافات الحكومية بين الحرس القديم الذين يريدون الإبقاء على الوضع الراهن، وبين الإصلاحيين الذين يريدون التحرك للأمام. ومن الأمور التي لا تتناولها المناقشات كثيراً حقيقة أن منظمات المعارضة أيضاً تتفاعل مع التحديات الجديدة من خلال حدوث نفس الأنواع من الانقسامات الداخلية. ففي داخل جميع الحركات الإسلامية المعتدلة اليوم، هناك توتر بين الأعضاء الأكثر تفتحاً، والأصغر سناً غالباً، الذين يرون أن المؤسسة يستلزم أفكاراً جديدة وتكتيكات سياسية، وبين الحرس القديم المتردد في التخلي عن المواقف القديمة.

ويختلف مدى التوازن بين الإصلاحيين والحرس القديم من حركة إسلامية إلى أخرى. فمن الواضح أن الإصلاحيين هم القوة الأكثر تأثيراً في حزب العدالة والتنمية المغربي، وحزب الوسط المصري، وفي واقع الأمر، نشأ هذا الأخير كقوة إصلاحية منشقة على جماعة الإخوان المسلمين. وقد قدمت هذه الأحزاب التركيبات الأيديولوجية البديلة التي تحتفظ بالتوجه الإسلامي الكلي للحركة في حين تكتسب المساحة اللازمة للمناورة السياسية. فقد تم استبدال التأكيد على تطبيق الشريعة من منشور حزب العدالة والتنمية بإشارة عامة إلى المقاصد الإسلامية. ويدعو برنامج 2004 لحزب الوسط إلى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي في مصر في إطار المرجعية الإسلامية. وفي حركات أخرى، مثل جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، لم يفرز الإصلاحيون في المعركة بعد.

وستتأثر نتيجة تلك الصراعات الداخلية بكيفية تعامل النظم الحاكمة في الدول المختلفة مع الحركات الإسلامية، وبدرجة أقل، مؤسسة الأطراف الفاعلة الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة. ففي الدول التي تختار القمع العنيف كوسيلة للتعامل مع التأثير المتنامي للحركات الإسلامية المعتدلة، قد يخسر الإصلاحيون المعركة. وفي واقع الأمر، أوضحت بعض الدراسات بالفعل أن تأثير الإصلاحيين في جماعة الإخوان المسلمين قد زاد عندما سمحت الحكومة ببعض المشاركة السياسية، وعاد لينحسر بتحول الحكومة لتصبح أكثر قمعاً. ومن ناحية أخرى، فإن الفوز السياسي في نظام انتخابي تعددي، يعزز جانب الإصلاحيين ويشجع الحركات على المزيد من التغيير. وترجح تجارب بعض الإسلاميين خارج العالم العربي - خاصة تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا - أن الحركات التي تتحمل مسؤولية الحكم أو تنجح في خلق تكتلات معارضة فاعلة تكون تحت ضغط تقديم تغييرات مادية لمؤيديها ومن ثم تتخلى عن مواقفها الأيديولوجية الجامدة. ولا ينتج الإسلاميون تلك الضغوط إلا إذا منعوا بشكل تام من المشاركة السياسية المشروعة - أو على العكس - عندما يحققون السيطرة التامة (مثلما هو الحال في إيران).

وبعض النظر عما يتم في المشهد السياسي على إطلاقه، لن تختفي المناطق الرمادية تماماً في وقت قريب. وبالمثل لن تختفي شكوك النظم العربية الحاكمة وأحزاب المعارضة العلمانية والحكومات الغربية تجاه الإسلاميين. فبعد ما يزيد على 30 عاماً من السلوك الديمقراطي وبعد فوزه في انتخابات 2002، لا زال حزب العدالة والتنمية في تركيا ينظر إليه بريية من جانب البعض داخل البلاد، بما في ذلك عناصر من الجيش. كما أن هناك شكوكاً تشغل الخارج، على الرغم من أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية كانت قد اعتبرت تركيا الدليل الحي على أن الحركات الإسلامية يمكنها تبني مبادئ الديمقراطية. ومن المحتم أن الشكوك ستستمر، حتى وإن اتخذت الحركات الإسلامية مواقف معتدلة أثناء النضال من أجل دور سياسي مشروع، فلا يمكن لأي شخص التأكد من كيفية تصرفها إذا ما وصلت للسلطة.

ويعد عدم التأكد حقيقة ثابتة في السياسة. بل هو من السمات المحددة للسياسات الديمقراطية. وترجح الدلائل الناتجة عن البحث الذي أدى إلى هذا التحليل أن التيارات الإصلاحية داخل الحركات الإسلامية حقيقية، وأن تفكيرها أصبح أكثر عمقاً ومرونة، وأن النجاح السياسي الأخير في بعض الدول يزيد من تأثيرهم داخل منظماتهم المختلفة. كما أنها تشير أيضاً إلى أن المناطق الرمادية لا تزال سائدة. وختاماً، ترجح الدلائل أنه في معظم الدول العربية لا توجد إمكانية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي أو على الأقل التحول إلى الليبرالية دون النظر في الوقت ذاته إلى التأثير المتزايد للحركات الإسلامية. وما يمكننا أن نخلص إليه هو أن مشاركة الحركات الإسلامية في العملية السياسية، وخاصة تلك الحركات التي تملك أجنحة إصلاحية، هي الخيار الوحيد البناء المتاح أمام من يرى أن التطور الديمقراطي في العالم العربي يصب في مصلحة الجميع.